

Distr.: General
4 October 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية
الدورة العادية لعام ٢٠٠٣ (٥-٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣)
استعراض التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية
ذات المركز الاستشاري العام والخاص لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

التقارير التي تقدم كل أربع سنوات، ١٩٩٧-٢٠٠٠، المقدمة عن
طريق الأمين العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣١/١٩٩٦

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	١ - الرابطة الدولية للمشتغلات في الإذاعة والتلفزيون
٤	٢ - المجلس الدولي لمعاهدات الهنود
٨	٣ - المعهد الدولي للصحافة
١١	٤ - حركة للشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة
١٥	٥ - منظمة الإغاثة الإسلامية
٢٠	٦ - لجنة العمل الوطنية المعنية بوضع المرأة (كندا)
٢٥	٧ - المجلس الوطني للنساء في كندا
٢٩	٨ - سبل السلام
٣٣	٩ - مؤسسة روبرت ف. كيندي التذكارية
٣٦	١٠ - جمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية

١ - الرابطة الدولية للمشتغلات في الإذاعة والتلفزيون (منحت المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٨٥)

تهيئ الرابطة الدولية للمشتغلات في الإذاعة والتلفزيون منتدى للاتصال الشخصي والتطور المهني بين صفوف المذيعات في جميع أنحاء العالم. وقد أنشئت عام ١٩٥١ فأصبحت تمثل شبكة للنساء العاملات في ميدان الإذاعة والتلفزيون وفي الميادين ذات الصلة الوثيقة بصناعة الإذاعة.

والرابطة منظمة غير حكومية لا تقصد للربح. وتضم النساء المشتغلات بالعمل الإذاعي اللائي يتبادلن الأفكار والمهارات المهنية والمعارف التقنية، ويفدن من الموارد التي تقصد إلى مؤازرة عمل أو تدريب المرأة في مجال وسائل الإعلام الإلكترونية مع اهتمام خاص بالإذاعات في البلدان النامية.

وتنشط الرابطة الدولية للمشتغلات في الإذاعة والتلفزيون في تجنيد الأعضاء على المستوى العالمي، كله كما تقيم علاقات تعاونية مع سائر المنظمات النسائية الإعلامية. وتضم الرابطة عضوات من أستراليا وآسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية وعملية التجنيد تشكل جهداً متواصلاً.

أما الموارد المالية للرابطة فيتم الحصول عليها من واقع رسوم العضوية على أساس تنازلي يستوعب جميع مستويات الأجور. وبالإضافة إلى ذلك تتلقى الرابطة قدراً من التمويل من منظمات التنمية النرويجية مثل نوراد وفوكس إضافة إلى دعم خاص للمؤتمرات من منظمة فريدريك إيرت ستيفونغ في ألمانيا وكذلك من وورلد فيو. وتعمل الرابطة بصورة وثيقة مع المؤسسة النسائية الإعلامية الدولية، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع تلفزيون الشباب لآسيا في كولومبو، سري لانكا ومع وورلد فيو. وهناك منظمات إعلامية نسائية محلية في بلدان شتى بأفريقيا وفي سري لانكا والهند وألمانيا تعمل بصورة وثيقة أيضاً مع الرابطة ولا سيما في تنظيم الاجتماعات الإقليمية والمؤتمرات التي تعقد كل سنتين. كما تشارك الرابطة في المؤتمرات السنوية التي ينظمها قسم المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الإعلام وتعقد بالأمم المتحدة في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وقد حضر ممثلو الرابطة الرئيسيون والمناوبون لدى الأمم المتحدة إضافة إلى عدد من الأعضاء، الاجتماعات التي تعقدها اللجنة التحضيرية في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠. وشاركت الرابطة أيضاً في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين التي عقدتها الجمعية العامة تحت عنوان "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". كما قدمت

الرابعة ٣ حلقات عمل للمنظمات غير الحكومية، خلال الدورة الاستثنائية، في مركز الكنائس الميثودية وفي منتدى فريدم، ونظمت مناقشات مائدة مستديرة حول المواضيع التالية: (أ) وضع المرأة في وسائل الإعلام؛ (ب) الإعلاميات والمعدات؛ (ج) المرأة والميديا والآلات. كما نظمت الرابطة تظاهرات وهيأت عقد دورات تدريبية.

واستنادا إلى الفرع ياء (المرأة ووسائل الإعلام) من منهاج العمل طرحت الرابطة بيانا بالآراء والمقترحات التي تستهدف الجمهور العام والإعلاميين الممارسين وتم توزيع البيان على نطاق واسع بين المنظمات غير الحكومية والمندوبين الرسميين إلى الدورة الاستثنائية. واستحدثت الرابطة حلقات عمل بالتعاون مع المؤسسة الإعلامية الدولية والرابطة الدولية للعاملين بالإذاعات المحلية وهي منظمة إعلامية تتخذ مقرها في كندا وتسعى إلى تطوير مشاركة المرأة في الإذاعات المحلية. وكانت الممثلة الرئيسية للرابطة من بين المنظمين والمديرين الأساسيين للمركز الصحفي للمنظمات غير الحكومية طيلة انعقاد الدورة الاستثنائية وهو المركز الذي شكّل جهدا تعاونيا بين مركز مجموعة الاتصالات الإعلامية وبين المركز الدولي للمرأة وقد أثبتت فعاليته في تقديم المعلومات وإصدار النشرات الصحفية اليومية وترتيب المؤتمرات الصحفية وإتاحة الفرص لإجراء المقابلات الصحفية الفردية والحصول على خدمات الحاسوب والهاتف لما يقرب من ٢٠٠ ١ من مندوبي وسائل الإعلام في طول العالم وعرضه كانوا يمثلون خدمات الإذاعة والتلفزيون والمجلات والصحف وغيرها من المؤسسات الإخبارية.

واعتمدت الرابطة ممثلين لدى الأمم المتحدة في جنيف وآسيا وأفريقيا حيث تتمثل مسؤولياتهم في حضور اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في تلك المناطق وكتابة تقارير عنها.

كما نظمت الرابطة اجتماعات إقليمية عقدت فيما بين المؤتمرات المعقودة كل سنتين في هراري، زمبابوي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) والكاميرون (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) والنرويج (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠). وأفضت هذه الاجتماعات التي استغرقت ما بين يوم واحد إلى ثلاثة أيام إلى إعادة تعزيز الالتزام باتخاذ الإجراءات التي من شأنها تنفيذ منهاج العمل وبناء الشبكات وتوعية وتحفيز المشتغلات بالعمل الإذاعي. وفي الاجتماع المعقود بالنرويج ضم مشاركين من الدانمرك وفنلندا والسويد، قدمت ورقات بحثية عن أدوار الجنسين في مجال الإعلام وعن الجهود الرامية إلى توعية الصحفيين والجمهور العام بدور وسائل الإعلام.

وقد شاركت عضوات من الرابطة في الاجتماع الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعقود في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حيث شملت مناقشات الاجتماع سبل تنفيذ منهاج العمل.

وفي عام ١٩٩٩ أنشأت الرابطة موقعا على الشبكة العالمية يمكن الوصول إليه على مستوى العالم من جانب عضواتها وسائر الأطراف المعنية. وهو الموقع (<http://www.iawrt.org>) يشمل المعلومات المهمة والجارية وأحدث أخبار الأمم المتحدة وقاعدة بيانات وقضايا جارية وسابقة في الرسالة الإخبارية للرابطة إضافة إلى طائفة متنوعة من نبذات الإذاعة والتلفزيون مستقاة من مصادر الأنباء العالمية.

وفي السنة نفسها، أنشأت الرابطة برنامج بعثات داخلية للتدريب العملي بالتعاون مع تلفزيون شباب آسيا في سري لانكا. وهو مشروع يتاح فيه لعضوات الرابطة ثلاثة أشهر من التدريب العملي الممول في مجال الإنتاج الإعلامي في استديوهات تلفزيون شباب آسيا في كولومبو.

٢ - المجلس الدولي لمعاهدات الهنود

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٧)

المجلس الدولي لمعاهدات الهنود هو منظمة لشعوب السكان الأصليين من أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومنطقة المحيط الهادئ، ويعمل من أجل سيادة تقرير مصير شعوب السكان الأصليين، فضلا عن كفالة الاعتراف والحماية لما للسكان الأصليين من حقوق ومعاهدات وثقافات تقليدية وأراض مقدسة. وقد أنشئ المجلس الدولي لمعاهدات الهنود في عام ١٩٧٤ خلال تجمع عُقد في ستاندينغ روك، ساوث داكوتا وحضره أكثر من ٥٠٠٠ ممثل من ٩٨ من أمم السكان الأصليين. وفي عام ١٩٧٧ تم الاعتراف بالمجلس بوصفه منظمة غير حكومية من الفئة الثانية ذات المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو أول منظمة للسكان الأصليين تحصل على هذا المركز.

وتشمل أهداف وغايات المجلس الاستشاري ما يلي: (أ) الاعتراف بأمم السكان الأصليين حول العالم وما لها من سيادة سياسية واقتصادية وثقافية وتقرير للمصير مع تعزيز هذه الجوانب جميعا؛ (ب) الانطلاق في عمله وأنشطته من القيم التقليدية لعالم السكان الأصليين والاعتراف بالتوجيه والقيادة من جانب حكماء هؤلاء السكان الأصليين وزعمائهم الروحيين واحترام هؤلاء الحكماء والزعماء؛ (ج) بناء وتعزيز الوحدة والتحالفات فيما بين شعوب السكان الأصليين في العالم؛ (د) تأكيد حقوق الشعوب للسكان الأصليين على

النحو الذي تعبر عنه المعاهدات والقوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان؛ (هـ) تثقيف وتوعية الشعوب والمنظمات غير الهندية بما للهنود من ثقافات وبنضالهم من أجل تقرير المصير والعدالة العرقية والبيئية؛ (و) طرح آراء عالم السكان الأصليين القائمة على أساس السلم والاحترام والتوازن كبدائل عن النزعة العسكرية والاتجاهات التصنيعية واستغلال وتدمير عالم الطبيعة.

ومنذ آخر تقرير مقدم كل أربع سنوات في عام ١٩٩٦ افتتح المجلس الدولي لمعاهدات الهنود ثلاثة مكاتب جديدة في المواقع التالية:

- شركة التجارة للسكان الأصليين، صندوق بريد ٧٢٧٦، مينيابوليس، منيسوتا 55407-0276
- المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى 7 Zona 1-56 Av. 32، غواتيمالا، كولونيا UTATLAN
- مكتب نيويورك، صندوق بريد ٣٧٢٧، محطة غراند سينترال، نيويورك NY 10163

وما برح المجلس الدولي لمعاهدات الهنود يشكل همزة وصل فريدة ويمثل صوتاً وقاعدة تنظيمية لشعوب السكان الأصليين وجاهيرها من أجل التصدي لمسائل ذات أهمية محورية بالنسبة لاجتماعهم. وتشمل المنظمات المنتسبة إلى المجلس أكثر من ١٠٠ من المنظمات والقبائل والمجتمعات المحلية، وللمجتمعات المنتسبة من السكان الأصليين أن تقدم إسهامات مباشرة في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج والأولويات والسياسات والمواقف التي يعتمدها المجلس من خلال المشاركة في مؤتمرات المجلس والعمل في إطار مجلس إدارته.

ويرسم المجلس الأولويات وعمليات بناء التحالفات والائتلافات الاستراتيجية والتعاون على أساس قواعد واسعة ومن خلال التواصل الشبكي مع تشكيلة واسعة من المنظمات غير الحكومية للسكان الأصليين ولغير السكان الأصليين من أجل التصدي للقضايا موضع الاهتمام المشترك، وتقاسم المعلومات وتنسيق الاستراتيجيات التنظيمية. ومن المنظمات والتحالفات الفعالة المنتسبة إلى المجلس ما يلي: الشبكة البيئية للسكان الأصليين، مجلس الكنائس العالمي، المؤتمر الوطني للهنود الأمريكيين، التحالف القانوني الأمريكي الهندي، هيئة العفو الدولية ومجلس الصاميين.

وقد دأب المجلس على المشاركة سنوياً في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية بما فيها لجنة حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني

بالسكان الأصليين، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعقود بين الدورات التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بوضع مشروع إعلان حقوق السكان الأصليين. وبالإضافة إلى ذلك شارك المجلس في المؤتمرين الرابع والخامس للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (براتيسلافا، ١٩٨٨ و كينيا، ٢٠٠٠) وفي دورات لجنة التنمية المستدامة والفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ ثم في دورات اللجنة التحضيرية والحلقات الدراسية للخبراء للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠٠.

وقد تم في كل دورة منها الإدلاء ببيانات عديدة شفوية وخطية. وفي عام ١٩٧٧ كانت مداخلات المجلس في الأمم المتحدة ومنتدياتها قد توجّهت لتعالج حق السكان الأصليين في التنمية، وحقوق الطفل والصحة ومشروع تنوع الجينات والصبغيات البشرية، ودراسة معاهدة الأمم المتحدة وشعوب الشيبا والصراع المسلح، وغواتيمالا واتفاق سلم وطيد ودائم، وإلقاء النفايات السمية وحماية تراث الشعوب من السكان الأصليين ودراسة حقوق الأراضي للسكان الأصليين.

وفي عام ١٩٩٨ ركزت بيانات المجلس الدولي على حماية النظم الإيكولوجية من التنمية المفروضة، والنقل القسري من الأوطان التقليدية، وعلى حقوق المسجونين وحقوق الملكية الفكرية وإيجاد منتدى دائم بشأن قضايا السكان الأصليين، ومشروع إعلان بشأن حقوق شعوب السكان الأصليين، وحقوق المرأة والعمال المهاجرين ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وحقوق الإنسان والتنمية العلمية والتكنولوجية وحقوق جميع الشعوب في تقرير المصير.

وفي عام ١٩٩٩ تصدى المجلس لموضوع الحقوق المدنية والسياسية والتعصب الديني وحماية المواقع المقدسة، ومسألة الإفلات من العقوبة، وصحة شعوب السكان الأصليين في العالم وتنظيم حلقة عمل بشأن وسائل الإعلام للسكان الأصليين فضلا عن الممارسات الكفافية التقليدية وإدارة الغابات والأراضي وحقوق المياه. وفي عام ٢٠٠٠، كانت البيانات الصادرة تتعلق بمناقشات حول وضع معايير دولية بشأن الغابات وتغير المناخ والملوثات العضوية المزمّنة، وتعزيز الاتفاقات الدولية والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز والعدالة البيئية فضلا عن الأخلاقيات البيولوجية.

ومن عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ قدم المجلس وثائق التفويض لمندوبي السكان الأصليين من ألاسكا والولايات المتحدة الأمريكية وبوليفيا وكندا وإكوادور وغواتيمالا وبنما والمكسيك للمشاركة في منتديات الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٩٨ دعت الأمم المتحدة المجلس لتقديم تقرير عن مشروع الجينوم البشري الذي ما لبث أن أصبح الوثيقة (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1998/4/Add.1) الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما عقد مجلس المعاهدات مشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بخطة عمل مؤتمر العالم الثالث لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وكذلك بحالة حقوق الإنسان في المكسيك وغواتيمالا، وإنشاء منتدى دائم معني بقضايا السكان الأصليين ضمن منظومة الأمم المتحدة. كما اجتمع المجلس إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن نظم للمعارف التقليدية، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إنشاء قوة عمل للسكان الأصليين في إطار البرنامج المذكور ثم مع منظمة الصحة العالمية بشأن وضع سياسة صحية للسكان الأصليين في العالم.

وفي عام ١٩٩٧ كان المدير التنفيذي للمجلس الدولي لمعاهدة الهنود واحدا من اثنين من ممثلي السكان الأصليين ممن تمت دعوتهم لإلقاء كلمة أمام الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بغرض إلقاء نظرة عامة وإجراء تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في إطار تمثيل المجموعة الرئيسية من شعوب السكان الأصليين. كذلك أسدى المجلس مشورته للجنة اليونسكو الدولية المعنية بالأخلاقيات البيولوجية وشارك في الحلقة الدراسية لخبراء اليونسكو، في برشلونه، بشأن تنفيذ الحق في تقرير المصير على أساس أن ذلك مساهمة في منع وقوع الصراعات. كما واصل المجلس المشاركة كعضو منظمة في الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة حيث تصدى لمناقشة قضايا البيئة وحفظ الموارد الطبيعية.

وقدم المجلس شكوى رسمية أدت إلى زيارة في عام ١٩٩٨ قام بها المقرر الخاص المعني بجميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد إلى الولايات المتحدة. وخلالها تولى المجلس، بناء على طلب المقرر الخاص، تنسيق عروض أكثر من ٤٠ من المجتمعات والقبائل والمنظمات والقادة الروحيين من السكان الأصليين حيث كان التركيز على العلاقة الروحية بين شعوب السكان الأصليين وبين أراضيهم التقليدية ومواقعهم المقدسة.

وقُدمت كذلك شكاوى واتخذت إجراءات عاجلة أخرى عمل المجلس الدولي على رصدها و/أو تحديثها إلى ممثل الأمين العام الخاص المعني بالأشخاص المشردين (المكسيك)،

وإلى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج النطاق القضائي أو بإجراءات موجزة أو تعسفية (غواتيمالا)، وإلى المقرر الخاص المعني بشعوب السكان الأصليين وعلاقتها بالأرض (الولايات المتحدة)، وإلى المقرر الخاص المعني بجميع أشكال التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد (الولايات المتحدة)، وإلى المقرر الخاص المعني بالمعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين (المكسيك، والولايات المتحدة) إضافة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية (أو كساكا، المكسيك) والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (السلفادور، والمكسيك والولايات المتحدة).

وتلقى المجلس الدولي معونة دعم مالية من صندوق التبرعات للسكان الأصليين لكي يحضر اجتماعات الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في عام ١٩٩٨. ورُشح فردا مشاركا في برنامج زمالات الأمم المتحدة للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم عام ١٩٩٧. وقد تحسنت ببطء الموارد المالية للمجلس الدولي ولكن استمر هذا التحسن مطردا على مدار السنوات الأربع الماضية وإن كانت مَنَح المؤسسات وهبات الأفراد ما زالت تشكل أكبر موارد التمويل للمجلس الدولي.

٣ - المعهد الدولي للصحافة (منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٣)

بيان استهلاكي

المعهد الدولي للصحافة شبكة عالمية من المحررين والمسؤولين التنفيذيين في وسائل الإعلام والصحفيين المرموقين، ممن يكرسون جهودهم لحماية وتعزيز حرية الصحافة وتحسين معايير العمل الصحفي وممارساته. وقد أصبح المعهد، الذي أسس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠ على يد ٣٤ محررا من ١٥ بلدا، منظمة عالمية. بمعنى الكلمة تضم في عضويتها أكثر من ٢٠٠٠ شخص في ١١٠ بلدا. ورغم تغير حجم المنظمة، فإن فلسفتها ظلت كما هي، ومفادها أن حرية التعبير هي الحق الذي يحمي جميع ما عداه من حقوق وأنها في حاجة إلى من يعززها ويدافع عنها.

تتألف عضوية المعهد من محررين ومسؤولين تنفيذيين إعلاميين يعملون في عدد من المنافذ الإعلامية العالمية التي تحظى باحترام كبير. كما أنشأ المعهد فئة جديدة للعضوية أطلق عليها اسم "صحافيي المعهد المرموقون"، وهي مفتوحة أمام رؤساء الإدارات الإعلامية، ومديري المكاتب، والمراسلين وغيرهم. وعلاوة على ذلك، أنشأ أعضاء المعهد لجانا وطنية في

عدة بلدان تدعم عمل المعهد من أجل تحسين حالة وسائط الإعلام. كما أن المعهد عضو في اللجنة العالمية لحرية الصحافة.

أنشطة المعهد الاستشارية لدى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

كانون الثاني/يناير ١٩٩٧: باريس. شارك ممثل عن المعهد في الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية المعقود في باريس، في إطار التحضير للحلقة الدراسية الأوروبية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن تعزيز استقلالية وسائط الإعلام وتعدديتها، المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. كما زود المعهد اليونسكو بمعلومات أساسية عن حالة وسائط الإعلام الأوروبية.

١٨-٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧: نيويورك. شارك مدير المعهد في اجتماع لجنة التنسيق التابعة للمنظمات العاملة من أجل حرية الصحافة، التي يعد المعهد عضوا فيها. وقد نظم الاجتماع ليوافق موعد انعقاده دورة أيار/مايو للجنة الإعلام، التي كان من المنتظر مرة أخرى أن تعزز خلالها البلدان المؤثرة في حركة عدم الانحياز النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وكان وزراء الإعلام من نحو ٣٠ من بلدان عدم الانحياز قد دعوا، في مؤتمر عقد في أبوجا بنيجيريا، في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، إلى إحياء مفهوم هذا النظام العالمي الجديد. وذكر الوزراء في الإعلان الذي أصدره أن البلدان المتقدمة النمو تسخر وسائط إعلامها لنشر معلومات كاذبة ومشوهة عن الأحداث التي تقع في البلدان النامية، وهو نفس التعليل الذي كان الدافع الأصلي وراء فكرة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في السبعينات.

وفي اجتماع عقد مع سمير صنبر، الأمين العام المساعد لشؤون الإعلام، تلقت لجنة التنسيق تأكيدات بأن مسألة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال لن تثار في اجتماعاتها لعام ١٩٩٧. غير أنه لا يزال بالإمكان تنفيذ تجمع آخر، هو مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لوسائط الإعلام، ومن الممكن أن يصبح واقعا ملموسا في أي وقت. وقد وعدت اللجنة بتتبع تطورات الموضوع عن كثب.

٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨: موسكو. أصدر أعضاء المعهد الدولي للصحافة الذين التقوا في موسكو للمشاركة في المؤتمر العالمي السنوي للمعهد والدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، قرارا يحثون فيه السلطات في مختلف أرجاء العالم على إعادة تأكيد المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان. وفي المناسبة نفسها، تحدثت ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن "مرور خمسين سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨: فيينا. تعاون المعهد، مع نادي الصحافة كونكورديا ورابطة ناشري الصحف النمساوية، على إحياء الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بدعوة هنريكاس يوشكيافيتوس، المدير العام المساعد لشؤون الاتصال، والمعلومات والمعلوماتية في اليونسكو، إلى إلقاء محاضرة تتعلق بالمخاطر الجديدة التي تهدد حرية الرأي والتعبير. وشهد تلك المحاضرة محررون نمساويون، ومراسلون أجانب، ودبلوماسيون، وبرلمانيون ينتمون إلى مختلف الأحزاب السياسية في النمسا، وترأسها هايتز فيشر، رئيس البرلمان النمساوي، الذي تكلم عن تمسك النمسا بحقوق الإنسان.

٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩: واشنطن العاصمة. حضر مدير المعهد اجتماعا عقدته لجنة التنسيق التابعة للمنظمات العاملة من أجل حرية الصحافة في واشنطن العاصمة. واتخذ الاجتماع القرار التالي بشأن خلف فيديريكو مايور، المدير العام لليونسكو: نحن الموقعين أدناه، ممثلي لجنة التنسيق التابعة للمنظمات العاملة من أجل حرية الصحافة، نحث الدول الأعضاء في اليونسكو، في سعيهم لإيجاد خلف للمدير العام فيديريكو مايور، عند انتهاء مدة خدمته في خريف عام ١٩٩٩، أن يشترطوا في أي مرشح لشغل وظيفة المدير العام أن يلتزم علنا وبصورة قاطعة لا لبس فيها بإعادة تأكيد حرية التعبير، بما فيها حرية الصحافة، والتركيز عليها. ويستند هذا الالتزام بحرية الصحافة في دستور اليونسكو، وفي الإعلانات الإقليمية الخمسة (ويندهوك، وألما آتا، وسانتياغو دي شيلي، وصنعاء، وصوفيا) إلى تعزيز مبدأي استقلالية وسائط الإعلام وتعدديتها اللذين تبنتهما المؤتمرات العامة لليونسكو.

١ آذار/مارس ١٩٩٩: باريس. حضر مدير المعهد الدولي للصحافة اجتماعا استشاريا للمنظمات غير الحكومية عقد في مقر اليونسكو بباريس بشأن الآثار الاجتماعية المترتبة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة. وقد عقدت اليونسكو هذا الاجتماع غير الرسمي للاطلاع على آراء وتوقعات بعض شركائها الرئيسيين، لا سيما العاملون منهم في تعاون وثيق مع قطاع الاتصال والمعلومات والمعلوماتية.

٣ أيار/مايو ٢٠٠٠: بوسطن، ماساشوستس. ألقت لويز فريشيت، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، كلمة أمام أكثر من ٤٠٠ مشارك في المؤتمر العالمي السنوي للمعهد الدولي للصحافة، بمناسبة حفل اختتام اليوم العالمي لحرية الصحافة (٣ أيار/مايو).

٤-٥ أيار/مايو ٢٠٠٠: جنيف، سويسرا. حضر ممثل عن المعهد مائدة مستديرة لمناقشة موضوع وسائط الإعلام في مناطق الصراع وبعد انقضاء الصراع، نظمها برنامج

حرية التعبير والديمقراطية والسلام التابع لليونسكو في جنيف. والتقى ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمناقشة أساليب مكافحة الدعاية الحربية وخطاب الكراهية دون الإضرار بحرية الصحافة واستقلالية التحرير لوسائل الإعلام المحلية. وأعد المشاركون في نهاية الاجتماع الذي دام يومين مشروعاً لمجموعة من التوصيات المتعلقة بما يتخذ من إجراءات في المستقبل.

١٣-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر: باريس. شارك مدير المعهد في مؤتمر عقد في مقر اليونسكو بباريس عن موضوع الأخلاقيات في مجال المعلومات في عام ٢٠٠٠: حق الجميع في الاطلاع على المعلومات في القرن الحادي والعشرين. وتمثلت المواضيع الرئيسية للمؤتمر في دور السلطات العامة في إتاحة سبل الاطلاع على المعلومات؛ ومفهوم الاستخدام العادل في مجتمع المعلومات؛ وحماية الكرامة الإنسانية في العصر الرقمي. وكان الهدف المعلن للاجتماع هو دراسة إمكانية التوصل إلى توافق دولي لآراء بشأن مبادئ أخلاقية وقانونية قابلة للتطبيق على الفضاء الرقمي مع مواصلة توطيد برنامج مجتمع المعلومات الجديد التابع لليونسكو.

٤- حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة (منحت المركز الاستشاري العام في عام ١٩٧٣)

مقدمة

حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة منظمة دولية للشباب والطلاب تعمل مع الشباب والطلاب لتحقيقاً لأهداف الأمم المتحدة ومثلها، وهي السلام والعدل والتنمية وحقوق الإنسان والتضامن الدولي، تعزيزاً لتوعية الجمهور وزيادة التعريف بالأمم المتحدة ومقاصدها وإمكاناتها الحقيقية. وتنتشر الرابطة الأعضاء في الحركة في جميع القارات وتعمل بمختلف الطرق لتنفيذ خطط الأمم المتحدة وبرامجها ولإيجاد عالم أكثر عدلاً وإنصافاً. وخلال الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، واصلت الحركة مشاركتها الفعلية والشاملة في طائفة واسعة من المسائل المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، بمساهمة أعضائها المنتمين إلى جميع المناطق، وبخاصة البلدان النامية.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها

خلال الفترة قيد الاستعراض، شاركت الحركة بانتظام في الدورات السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ففي دورة عام ١٩٩٧، أدلت الحركة ببيان شفوي بشأن القضاء على العنصرية وبيان آخر عن طرح أفكار جديدة ومبتكرة

لتوفير التمويل اللازم للتنمية. وفي دورة عام ١٩٩٨، أدلت الحركة ببيان شفوي آخر عن تمويل التنمية.

وتحضر الحركة بانتظام اجتماعات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي دورة عام ١٩٩٧ للجنة حقوق الإنسان، أدلت الحركة، باسم مجموعة من المنظمات غير الحكومية، ببيان شفوي بشأن العنصرية وللدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي لمناهضة العنصرية. كما شاركت الحركة في بيانات مشتركة صادرة عن منظمات غير حكومية أخرى أمام اللجنة.

وشاركت الحركة فعليا في جميع دورات لجنة التنمية المستدامة. وأدلت بعدة بيانات شفوية أمام اللجنة، بما فيها بعض البيانات باسم مجموعة الشباب في اللجنة.

وركزت الحركة الكثير من أنشطتها خلال الجزء الأول من التسعينات على الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الرئيسية والمشاركة فيها. وتبعاً لذلك، كانت المشاركة في عملية المتابعة مهمة بالنسبة للحركة، التي حضرت مختلف الاجتماعات المعقودة لاستعراض مؤتمرات الأمم المتحدة بعد مرور خمس سنوات على انعقادها، بما فيها دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛ ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرون لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج العمل الدولي للسكان والتنمية، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه؛ ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرون لإجراء استعراض وتقييم لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل العولمة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ ثم دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرون المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

ونظمت الحركة مختلف الاجتماعات والأنشطة المتعلقة باجتماعات الاستعراض. وفي الدورة الاستثنائية المعقودة بنيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن التنمية المستدامة، نظمت الحركة منتدى للشباب التقى فيه الشباب المشاركون في الدورة الاستثنائية وتمخض عن إعلان الشباب لمؤتمر قمة الأرض الثاني بشأن التنمية المستدامة والعدالة العالمية، الذي قدم إلى رئيس الجمعية العامة والأمين العام.

وحضرت الحركة المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب، الذي نظّمته البرتغال بالتعاون مع الأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٩٨ وأدلت ببيان في الجلسة العامة للمؤتمر.

وحضرت الحركة العديد من اجتماعات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمواضيع شتى، بما فيها الاجتماعات المتصلة بترع السلاح.

ولدى مشاركتها في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها أولت الحركة أهمية خاصة لكفالة تمثيل قادتها وأعضائها المنتمين إلى البلدان النامية، وعلى الخصوص أفريقيا.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وأمانتها العامة

أقامت الحركة علاقات تعاون مع مجموعة من الإدارات والهيئات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما فيها الهيئات المعنية بالتنمية، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، والمستوطنات البشرية، والشباب، والإيدز والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ويعد تعزيز أنشطة الشباب في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب مجالاً له أهميته بالنسبة للحركة، باعتبار أن معظم أعضائها ينتمون إلى تلك البلدان. وتقيم الحركة علاقات وثيقة مع مجموعة من المؤسسات والآليات البارزة في بلدان الجنوب، التي تعمل على تعزيز التعاون فيما بين تلك البلدان. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، نظمت الحركة برنامجاً دولياً لتدريب شباب القادة، ومؤتمراً في لاغوس بنيجيريا بشأن جيل الشباب والمسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتلقى المؤتمر دعماً مالياً من صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني التابع لمجموعة الـ ٧٧، ومن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي شاركت في التحضير للمؤتمر. وتجري متابعة برنامج تدريب شباب القادة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب بالتعاون مع هيئات الشباب الإقليمية في بلدان الجنوب وفي اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها.

وفي منطقة أفريقيا، أعدت الحركة برامج وأنشطة متعلقة بصحة الشباب من خلال المكتب الإقليمي للحركة في أفريقيا، في إطار متابعة مؤتمر الشباب المعني بمكافحة الإيدز الذي نظّمته الحركة بأكرا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بدعم من عدة مؤسسات منها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتهتم الحركة اهتماماً فعلياً بالبرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسات الشباب، وتبذل جهودها من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن

الشباب. وقد ساهمت الحركة في منتدى الشباب العالمي الذي تعقده منظومة الأمم المتحدة، نظمتها الأمانة العامة في آب/أغسطس ١٩٩٨ في البرتغال.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية دعماً لأهداف الأمم المتحدة

تولي الحركة أهمية بالغة للتعاون وللأنشطة المشتركة فيما بين المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري من أجل تعزيز الأهداف المشتركة والعمل على تنفيذ برامج الأمم المتحدة.

وقد تكرر انتخاب أعضاء الحركة لأداء مختلف المهام في اللجنة التوجيهية للجنة التنمية المستدامة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠.

وأثناء الفترة الجاري استعراضها، تولت الحركة مهام نائب رئيس اللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية (جنيف)، وشاركت في عضوية مكتب لجنة المنظمات غير الحكومية الخاصة لترع السلاح (جنيف). كما شغلت عدداً من المناصب في الاجتماع غير الرسمي لمنظمات الشباب غير الحكومية الدولية الذي عُقد في جنيف، ومنتدى لشبونة للمنظمات غير الحكومية المعني بالبيئة والتنمية، واللجنة الفرعية للمنظمات غير الحكومية المعنية ببلدان الجنوب.

وفي الفترة ما بين عام ١٩٩٩ والاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر، شاركت الحركة في الدعوة لعقد اجتماع للجنة التوجيهية المؤقتة للجنة المنظمات غير الحكومية للتخطيط من أجل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

كما بذلت الحركة جهداً ملموساً في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ لكفالة النجاح لمنتدى الألفية الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٠. وحضرت الحركة جميع الاجتماعات التي عقدها المجلس الاستشاري للتخطيط واللجنة التوجيهية، وانتُخبت لشغل منصب نائب رئيس اللجنة التوجيهية ونائب رئيس المجلس الاستشاري للتخطيط لمنتدى الألفية.

٥ - منظمة الإغاثة الإسلامية (مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٣)

مقدمة

يقدم هذا التقرير موجزا لأنشطة منظمة الإغاثة الإسلامية، وبخاصة المساهمات التي قامت بها في أعمال الأمم المتحدة.

منظمة الإغاثة الإسلامية منظمة دولية خيرية للإغاثة والتنمية تهدف إلى التخفيف من معاناة أكثر الأمم فقرا في العالم. وهي منظمة مستقلة غير سياسية أنشئت في عام ١٩٨٤. ومنذ ذلك الحين نمت بشكل سريع إلى أن أصبحت تمتد عبر أربع قارات، وهي تضطلع بمشاريع للإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية طويلة الأجل في عدد من أشد المجتمعات فقرا في أنحاء العالم. ويقع مقر المنظمة في بيرمنغهام في المملكة المتحدة، ولديها تسعة مكاتب لتعبئة الأموال مسجلة في ألمانيا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وموريشيوس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأحد عشر مكتبا في الاتحاد الروسي (جمهورية كباددين - بلكار) وأفغانستان وألبانيا وباكستان وبنغلاديش والبوسنة والسودان وفلسطين وكوسوفو ومالي ومصر. وتتخصص المنظمة في القطاعات التالية: التعليم والتدريب المهني؛ والصحة والتغذية؛ والمياه والمرافق الصحية؛ وإدارة الدخل؛ ودعم اليتامى؛ والتأهب للكوارث؛ والإغاثة في حالات الطوارئ.

ولا ترتبط المنظمة مع أي من الحكومات بأي علاقة تؤثر على إدارتها أو توجه أنشطتها. بيد أنها قد تقبل تبرعات أو خدمات من الوكالات الحكومية التي ترغب في دعم بعض المشاريع المحددة. فعلى سبيل المثال، قامت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بتقديم الدعم المالي لمشاريع التنمية والإغاثة في حالات الطوارئ في باكستان وبنغلاديش ومالي.

المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها

شاركت منظمة الإغاثة الإسلامية منذ عام ١٩٩٧ في العديد من المؤتمرات والاجتماعات. ففي الفترة ما بين أيار/مايو إلى تموز/يوليه ١٩٩٩، شارك المكتب الميداني التابع للمنظمة بألبانيا في مختلف اجتماعات التنسيق التي عقدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شكودرا بشمال ألبانيا لمناقشة الأحوال في مخيمات اللاجئين، وأمن اللاجئين والموظفين المغتربين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، حضر منسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للمنظمة الاجتماعات المختلفة التي عُقدت في موسكو مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

(اليونيسيف) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان ومنظمة الصحة العالمية. وكانت هذه الاجتماعات تتعلق بالأزمة التي نشبت في الشيشان منذ أربعة أشهر. وشارك الممثل نفسه في الاجتماعات التي عُقدت في أثناء أيار/مايو ٢٠٠٢ في نزران مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان لدراسة الحالة الإنسانية للمشردين الشيشان في جمهورية أنغوشيتيا. وفي عام ٢٠٠٠، شاركت المنظمة في مؤتمرات واجتماعات وحلقات عمل أخرى عُقدت في تومبكتو، وباماكو، في مالي، وفي السنغال، نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وشملت "مؤتمر توفير التعليم للجميع". وفي أثناء الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، عُقدت اجتماعات عديدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البوسنة بشأن دعم برامج العودة التي تضطلع بها. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عُقد اجتماع بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي في كيتا بياكستان بشأن توزيع القمح على إقليمي قندهار وهلمند. وفي الشهر التالي، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، طلب برنامج الأغذية العالمي رسمياً من المنظمة أن تشارك في توزيع الأغذية على صعيد مدن برمتها، وذلك بعد أن قدمت المنظمة تقريراً استقصائياً أعد بغرض تقييم الحالة.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

كوسوفو

- عقد مبرم مع اليونسيف في مجال التوعية بالألغام: تدريب الأطفال كل على حدة، من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٠
- عقد مبرم مع مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال التدريب على التوعية بالألغام: تدريب الأئمة وزوجاتهم، من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٠
- عقد مبرم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق ببرنامج توفير المأوى للعائدين: من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٠

البوسنة

- برنامج موجه للمنظمات غير الحكومية في البوسنة للتدريب على تقديم خدمات الدعم الإداري، بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في عام ١٩٩٩

- التعاون مع برنامج العودة إلى شرق البوسنة الذي تتولى تنسيقه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقامت المنظمة بتشديد ما يزيد على ٢٠٠ مترل وثلاث مدارس

الشيكان

- تعمل المنظمة منذ عام ٢٠٠٠ إلى الآن كشريك منفذ لبرنامج الأغذية العالمي في جمهورية إينغوشيتيا

باكستان

- تعمل المنظمة منذ عام ٢٠٠٠ كشريك منفذ لمفوضية الأمم المتحدة في مخيمات اللاجئين. كما تدير المنظمة اثنين من هذه المخيمات باسم المفوضية، وهي مسؤولة عن معسكر التجميع في شامان

مالي

- اتفق مسؤولو المنظمة في عام ١٩٩٧ مع موظفي مفوضية الأمم المتحدة على خطة للمساعدة في إعادة إدماج العائدين والمشردين في منطقة غورما - راروس. ووافقت المفوضية على المساهمة في تكاليف المشروع بمبلغ ١٩٣ ٧٦٣ من دولارات الولايات المتحدة. كما اشترك مسؤولو المنظمة مع ممثلي برنامج الأغذية العالمي في تحسين التعاون في الميدان.

وتعمل المنظمة منذ عام ٢٠٠٠ في تعاون مع الوكالات والمكاتب التالية:

- اليونيسكو، كجزء من اتحاد المنظمات غير الحكومية للعمل من أجل خطة توفير التعليم للجميع
- برنامج الأغذية العالمي (مالي)، في إطار بعثة تقييم برنامج الاستراتيجيات المتعلقة بالإناث الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي
- برنامج الأغذية العالمي (مالي)، في بعثة تقييم مشروع المطاعم المدرسية

السودان

- تقدم اليونيسيف الدعم للعديد من المشاريع، فهي تدعم على سبيل المثال مركزا لتوفير الرعاية الصحية والتغذية للأم والطفل في مدينة الأبيض منذ عام ١٩٩٧ وحتى اليوم، عن طريق تزويد المركز باللقاحات وأملاح الإماهة الفموية والغذاء التكميلي "يونيماكس" اللازم للأطفال المصابين بسوء التغذية.

- واعتباراً من عام ١٩٩٧ وحتى اليوم يتلقى أيضاً برنامج التدريب المهني وبرنامج محو أمية الكبار في الأبيّض الدعم من برنامج الأغذية العالمي من خلال خطته التي يجري من خلالها توفير الغذاء مقابل العمل

الأنشطة الأخرى ذات الصلة التي تجري بالاشتراك مع الأمم المتحدة

عملت منظمة الإغاثة الإسلامية ما بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩ في مشاريع التمويل المشتركة التالية:

- شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مشروع محلي لإعادة إدماج العائدين إلى شمال مالي
- شاركت برنامج الأغذية العالمي في أنشطة توفير الغذاء مقابل العمل لأوساط المغتربين والمقيمين في دائرة غورما راروس في منطقة تومبكتو بمالي
- شاركت برنامج الأغذية العالمي في أنشطة توفير الغذاء مقابل التدريب للسكان المغتربين والمقيمين في دائرة غورما راروس في منطقة تومبكتو بمالي
- شاركت برنامج الأغذية العالمي في مشروع لدعم مطاعم المدارس من أجل تحسين تعليم البنات في دائرة غورما راروس في منطقة تومبكتو بمالي
- في عام ١٩٩٧، أصبحت المنظمة عضواً في مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- التمتست المنظمة مشورة منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٧ بشأن أزمة الدرن التي شهدتها الشيشان، من أجل الترويج لاقتراح يتعلق بعلاج المصابين في تلك المنطقة
- في العام نفسه، قامت المنظمة، بناء على طلب من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف، بتقديم معلومات عن قدرتها التشغيلية في شكل استبيان

الأعضاء في منظمة الإغاثة الإسلامية، حسب المنطقة

أفريقيا

- | | |
|-------------|-------------|
| ١ - السودان | مؤسسة واحدة |
| ٢ - مالي | مؤسسة واحدة |

آسيا	
٣ - الاتحاد الروسي (جمهورية كبادين - بلكار)	مؤسسة واحدة
٤ - أذربيجان	مؤسسة واحدة
٥ - باكستان	مؤسسة واحدة
٦ - بنغلاديش	مؤسسة واحدة
٧ - فلسطين	مؤسسة واحدة
٨ - كازاخستان	مؤسسة واحدة
٩ - موريشيوس	مؤسسة واحدة
أوروبا	
١٠ - ألبانيا	مؤسسة واحدة
١١ - ألمانيا	مؤسسة واحدة
١٢ - بلجيكا	مؤسسة واحدة
١٣ - البوسنة	مؤسسة واحدة
١٤ - السويد	مؤسسة واحدة
١٥ - سويسرا	مؤسسة واحدة
١٦ - فرنسا	مؤسسة واحدة
١٧ - كوسوفو	مؤسسة واحدة
١٨ - هولندا	مؤسسة واحدة
١٩ - المملكة المتحدة	مؤسسة واحدة
أمريكا الشمالية	
٢٠ - الولايات المتحدة الأمريكية	مؤسسة واحدة

٦ - لجنة العمل الوطنية المعنية بوضع المرأة (كندا) (منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

مقدمة

لجنة العمل الوطنية هي أكبر منظمة ضغط نسائية في كندا تدعو إلى العمل على مساواة المرأة في الحقوق مع الرجل على الصعيدين الوطني والدولي. وتستند اللجنة في عملها إلى المبادئ النسائية البعيدة عن العنصرية والتمييز وتؤمن إيماناً راسخاً بأن الحقوق المتساوية للمرأة لا بد وأن تشمل حقوقها الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية والاقتصادية. ويتألف أعضاء اللجنة من تحالف يضم ما يزيد على ٧٠٠ من الجماعات الأعضاء المختلفة من جميع أنحاء كندا، ويشمل هذا التحالف المراكز والملاجئ النسائية، والنساء المهاجرات واللاجئات، والنقابات العمالية، والنساء من السكان الأصليين والنساء المولدرات، ومنظمات الملونات، وجماعات الأكاديميات، وجماعات الطالبات، وجماعات المثليات جنسياً، ورابطات سيدات الأعمال.

وتضطلع اللجنة بأعمالها من خلال ممارسة الضغط على الحكومات، وإعداد البحوث والسياسات، والتوعية الشعبية، وأعمال التضامن الدولي، وعقد المؤتمرات في السياقات الوطنية والدولية. ويقدم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة فيما يتصل بالأمم المتحدة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، أي منذ حصولها على المركز الاستشاري. وتتألف أنشطة اللجنة بصفة رئيسية من المشاركة في المؤتمرات التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وغير ذلك من اجتماعات الأمم المتحدة. ومن أنشطة اللجنة الداخلية تعزيز الوعي في أوساط المجتمع بالقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، والضغط على الحكومة من أجل تنفيذ هذه القرارات.

الأنشطة

١ - عام ١٩٩٧

كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ - قام ممثلو المنظمة، باسم نساء كندا، بعرض وتقديم وثيقة بعنوان "كندا: تقرير بديل إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة" في الدورة السادسة عشرة للجنة المعقودة في نيويورك.

٢ - عام ١٩٩٨

آذار/مارس عام ١٩٩٨ - حضر أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للجنة العمل الوطني الدورة الثانية والأربعين للجنة المعنية بوضع المرأة في نيويورك وشارك في أنشطة الضغط على الحكومات.

٣ - عام ١٩٩٩

آذار/مارس عام ١٩٩٩ - شارك في الدورة الثالثة والأربعين للجنة وضع المرأة المعقودة في نيويورك ممثلون من المنظمة، من بينهم الرئيسة، وعضو تنفيذي متجول والمنسق التنفيذي.

كما شاركت اللجنة في إعداد تقرير عالمي للمنظمات غير الحكومية تولت إصداره المنظمة النسائية للبيئة والتنمية بشأن التقدم الذي أحرزته حكومات العالم في أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين)، وتقرير عالمي للمنظمات غير الحكومية عن التقدم الذي أحرزته حكومات العالم في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واشتملت الرسالة الإخبارية التي تصدرها اللجنة كل ثلاثة أشهر بعنوان "العمل الآن"، على تقرير بشأن الدورة الثالثة والأربعين للجنة وضع المرأة.

الإجراءات (الحلية والدولية)

آذار/مارس ١٩٩٩ - أعدت اللجنة تقريراً للعرض على الجماعات المشتركة في عضويتها بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بدورة لجنة وضع المرأة والاجتماع التحضيري للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين". وتشترك اللجنة بنشاط مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في الضغط على الحكومات وإعداد نصوص بشأن مسائل منها على وجه الخصوص المفاوضات المتعلقة بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والآليات المؤسسية والصحة، وقدمت باسم نساء كندا تقريراً شفويًا وخطيًا إلى الدول الأعضاء بشأن البروتوكول الاختياري.

وتعمل اللجنة بهمة مع مختلف تحالفات وتجمعات المنظمات غير الحكومية الدولية، بما في ذلك تجمع المرأة السوداء والملونة في الشمال والجنوب، والتجمع المعني بشؤون اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغير ذلك من التجمعات الإقليمية، من أجل وضع برنامج عالمي للعقد المقبل وتحديد التوجه الاستراتيجي للضغط على الحكومات فيما يتصل بإعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي هذا الصدد اضطلعت اللجنة بأنشطة بالغة الأهمية لتوسيع نطاق الحوار وضم النساء المهمشات إليه. فعلى سبيل المثال، يمثل الضغط من

أجل إشراك نساء السكان الأصليين في المسائل الفنية، أحد الأنشطة التي اضطلعت بها رئيسة المنظمة في اجتماع المنظمات غير الحكومية الذي عقدته لجنة مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أثناء الاجتماع التحضيري للدورة الاستثنائية. وأدى هذا النشاط إلى حشد دعم واسع النطاق من المنظمات غير الحكومية لتمثيل النساء من السكان الأصليين ومشاركتهم في المناقشات والمفاوضات. وفي سياق العمل المستمر على الصعيد المحلي لكفالة اعتماد بروتوكول اختياري فعال، قامت اللجنة بالضغط على حكومة كندا وشن حملة تنقيفية عامة استخدمت فيها وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك وسائل مطبوعة وخط إلكتروني للحوار النسائي.

٤ - عام ٢٠٠٠

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - شاركت الرئيسة في الاجتماعات الإقليمية التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل التحضير للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، التي عُقدت في جنيف، سويسرا. وقامت اللجنة بالضغط على الحكومات من أجل مواصلة الالتزام بإعلان ومنهاج عمل بيجين بهدف تعزيزهما وتحسين العمل بهما. وكان للجنة، بالاشتراك مع غيرها من المنظمات غير الحكومية، تأثير على إدراج مسألة العنصرية، وبخاصة من حيث تأثيرها على العنف الموجه ضد المرأة، ضمن نص الوثيقة الختامية التي صدرت عن هذه الاجتماعات.

آذار/مارس ٢٠٠٠ - شارك ممثلون من المنظمة، من بينهم الرئيسة وعضو تنفيذي متحول والمنسق التنفيذي في الدورة الرابعة والأربعين للجنة وضع المرأة. والمعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير حتى ١٧ آذار/مارس، وفي اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

الإجراءات

في إطار من الائتلاف الكندي للمنظمات غير الحكومية والائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية، شاركت اللجنة بنشاط في وضع وثيقة شاملة مركزية تتعلق بمساعي المنظمات غير الحكومية (وثيقة الارتباطات) وذلك لدعم منهاج العمل.

ونظمت اللجنة القيادية للنساء الملونات في الشمال والجنوب التي تعد لجنة العمل الوطنية المعنية بوضع المرأة (NAC) عضوا مؤسسا فيها، حلقة عمل خلال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة لإبراز الصلات المتشابكة التي تربط العرق ونوع الجنس وبين عملية لجنة وضع المرأة والمؤتمر العالمي الذي كان مقررا عقده لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بجنوب أفريقيا في آب/أغسطس

وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت المناقشات رائدة من عدة نواح في سياق عملية اللجنة. ورغم أن النساء السوداوات والمملونات ما برحن يربطن بين الأصل العرقي ونوع الجنس على الصعيدين المحلي والدولي، فما برح دمج هذا التحليل في جدول الأعمال الرسمي يشكل تحدياً.

ولجنة العمل الوطنية (NAC) هي إحدى المنظمات الأعضاء المؤسسة للائتلاف النسائي الدولي من أجل العدالة الاقتصادية (WICEJ) الذي شكّل في آذار/مارس ٢٠٠٠. وهذا الائتلاف قائم بين المنظمات النسائية والأفراد من جميع أنحاء العالم، شمالاً وجنوباً، الذين اجتمعوا سوياً لوضع تحليلات جماعية تتعلق بدمج البعد الجنساني والعدالة الاقتصادية، وقد عمل هذا الائتلاف على تطوير الأثر الغوي ووضع تحليلات متقدمة للمنظمات غير الحكومية؛ والسعي لدى الحكومات على طاولة المفاوضات؛ ووضع ورقات موقف لاستخدامها كوسائل للسعي؛ وتنظيم منتديات تتعلق بالبعد الجنساني والعدالة الاقتصادية.

واشتركت رئيسة اللجنة (NAC) كعضو هيئة في منتدى يتعلق بدمج الدوافع الجنسية في حقوق الإنسان. وقد نظمت اللجنة القيادية للنساء المساحقات حلقة نقاشية حضرها ما يزيد عن ١٥٠ مندوبة إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية في نيويورك.

١-٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ - اشترك المنسق التنفيذي في اجتماع اللجنة التحضيرية الأول للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في جنيف بسويسرا. وكان هذا هو الاجتماع الأول في العمليات التحضيرية الدولية المؤدية إلى المؤتمر. وقد أدت اللجنة (NAC) دوراً هاماً في ذلك الاجتماع بتسهيلها الفرصة لتشكيل ائتلاف كندي من المنحدرين من أصل أفريقي وذلك لتحديد العنصرية المعادية للسود كحائل يقف أمام مشاركة الكنديين الأفريقيين الكاملة على قدم المساواة في المجتمع الكندي. كما شاركت اللجنة بنشاط في إنشاء لجان قيادية وائتلافات رئيسية.

٢-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ - اشترك ممثلون عن المنظمة يضمون الرئيسة وعضوا تنفيذياً مطلق الصلاحية، والمنسق التنفيذي، في اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

كما اشتركت اللجنة بنشاط في الدورة الاستثنائية، التي اضطلعت باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين تبنتهما كندا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في ١٩٩٥، كما نظرت في اتخاذ إجراءات ومبادرات أخرى للتغلب على العقبات التي تحول دون تنفيذ المنهاج.

والمنسق التنفيذي في اللجنة عضو في اللجنة التوجيهية لهذا الائتلاف وقد قام باسم الائتلاف بإدارة منتدى لتوعية الجمهور بشأن الموضوع، كما قام بعرض للهيئة عن مشروع البحث الذي اضطلعت به اللجنة المعنون "من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي"، وعلاقته بالإطار الدولي.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ - حضر المنسق التنفيذي الاجتماع التحضيري الإقليمي للأمريكيتين الذي عُقد في سانتياغو في شيلي من أجل المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

الإجراءات (ال محلية والدولية)

أيار/مايو ٢٠٠٠ - اشتركت رئيسة اللجنة في مناقشة مائدة مستديرة إلكترونية عقدتها منظمة وضع المرأة في كندا (وهي وكالة الحكومة الاتحادية المسؤولة عن شؤون المرأة) للتشاور مع المنظمات النسائية الكندية غير الحكومية بشأن وثيقة النتائج، التي تنص على إجراءات ومبادرات أخرى لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ضمن الإطار الكندي.

حزيران/يونيه ٢٠٠٠ - في الاجتماع العام السنوي للجنة، نُظمت من أجل الأعضاء جلسات إعلامية بشأن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. ووزع تقرير عن الاجتماع الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٠ على ما يزيد عن ٢٠٠ مندوب للمجموعات الأعضاء من جميع أنحاء كندا. كما وزعت ورقات موقف وضعتها الائتلافات الدولية التي تشارك المنظمة كعضو فيها، وكذلك الائتلاف النسائي الدولي من أجل العدالة الاقتصادية، واللجنة القيادية للنساء الملونات في الشمال والجنوب، على المجموعات الأعضاء كوسائل تحليلية لاستخدامها في مجتمعاتهن لتعزيز الوعي وتعبئة المشاركة الواسعة من جانب النساء في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ونشرت الرسالة الإخبارية ربع السنوية، التي تصدرها اللجنة بعنوان "العمل الآن"، مقالات بشأن الاجتماعات التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعقودة في آذار/مارس، وبشأن الدورة الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه.

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ - اشتركت اللجنة في اجتماع عقد مع رئيسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي وقت لاحق، أصبحت اللجنة جزءاً من مجموعة نسائية شاركت بشكل فعال في اجتماع عُقد مع الأمين العام في قاعة الجمعية العامة. وترأس هذا الاجتماع بالنيابة عنه نائبته لويز فريشيت ومساعدته أنجيلا كنغ، المستشارة الخاصة للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة.

٧ - المجلس الوطني للنساء في كندا (منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

أسس المجلس الوطني للنساء في كندا (NCWC) في عام ١٨٩٣، وهو منظمة غير حكومية وغير حزبية وغير سياسية، حددت مهمتها في البيان التالي: "تمكين جميع النساء من أجل العمل سويا على تحسين نوعية الحياة للمرأة والأسرة والمجتمع من خلال منتدى يضم المنظمات والأفراد الأعضاء". وما برحت العضوية فيه ثابتة تقريبا مع فقدان بعض الجمعيات المنظمة وطنيا، الأمر الذي عوض عنه جزئيا مجموعات دراسية شُكلت حديثا.

وما برحت الموارد المالية شحيحة، إذ أوقفت حكومة كندا جميع التمويل الأساسي للمجلس، وأحلت محله "تمويل المشاريع". وهذه عملية مزعجة مستهلكة للوقت. ويتخذ المجلس خطوات لتعزيز قاعدته المالية.

وقد تحالف المجلس الكندي للنساء في كندا مع المجلس الدولي للمرأة في عام ١٩٠٥، وهو عضو نشيط مع المجلس الإقليمي للأمريكيتين، المجموعة الجغرافية الفرعية التابعة للمجلس الدولي للمرأة. ويبدأ هذا التقرير بشهر آب/أغسطس ١٩٩٧ ويغطي أعمال ممثل المجلس لدى الأمم المتحدة، والأعمال ذات الصلة التي اضطلع بها المدراء و/أو مسؤولو الاجتماعات إضافة إلى قرارات السياسة العامة ذات الصلة، الموضوعات من أجل الاجتماعات السنوية العامة والمتخذة أو المستكملة فيها. أما موقع المجلس الوطني للنساء في كندا على الشبكة العالمية فهو (www.ncwc.ca) وله صلات مع الأمم المتحدة ووكالاتها ووثائقها؛ ويضم موقع الشبكة بالإضافة إلى ذلك سياسات المجلس ورسائله ملخصاته وتقاريره ورسائله الإخبارية الجديدة NCWC NEWSLETTER.

١٩٩٧-١٩٩٨ - عين مجلس المدراء للمجلس الوطني للنساء في كندا ممثلا رسميا لدى الأمم المتحدة وقرر، بالنظر إلى ضيق الموارد المالية، قصر الاشتراك الشخصي في الوقت الحالي على حضور الدورات السنوية للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة.

وقد اشترك ممثل المجلس الوطني للنساء في كندا لدى الأمم المتحدة في الوقائع التالية في كندا:

(أ) الاجتماع السنوي العام للجنة الكندية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة؛

(ب) المؤتمر المشترك لرابطة الأمم المتحدة في كندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعني بالحكم الرشيد والتحول الديمقراطي: دور المنظمات الدولية،

(ج) المشاورات التي أجرتها وزارة الخارجية والتجارة الدولية للتحضير من أجل الدورة السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

(د) الدورة الثانية والأربعون للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة والطفلة وحقوق الإنسان للمرأة والمرأة في الصراعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وحلقة عمل بشأن المحكمة الجنائية الدولية المقترحة.

ومن الأنشطة الإضافية التي اضطلع بها المجلس الوطني للنساء في كندا خلال هذه الفترة ما يلي:

(أ) توجيه مذكرة إلى الوزير للتدخل لصالح إحدى اللاجئات؛

(ب) الاشتراك في حملة عام ٢٠٠٠، بشأن جدول أعمال الطفل لمكافحة الفقر بين الأطفال؛

(ج) ملخصات ورسائل موجهة إلى الحكومة بشأن اتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف؛

(د) الاشتراك في شبكة النساء القياديات، التابعة لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي: كما اعتمد المجلس الوطني للنساء في كندا قرارات للسياسة العامة بشأن العنف الموجه ضد المرأة (98.1)؛ وضمان التنوع البيولوجي/الأمن البيولوجي في كندا (98.3)؛ والعملة: التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف (98.6)؛ وإنشاء محكمة جنائية دولية عادلة وفعالة، (98.10)؛ وتحليل جنساني اقتصادي ومؤشرات للتحليل الجنساني (EM.98.1).

١٩٩٨-١٩٩٩ - شارك المجلس الوطني للنساء في كندا في المؤتمرات والمشاورات

التالية:

(أ) رفع القرار (98.10) إلى حكومة كندا لدعم المحكمة الجنائية الدولية؛

(ب) الاشتراك في أعمال اللجنة القيادية النسائية الدولية من أجل العدالة بين الجنسين من خلال رسائل وبريد إلكتروني خلال مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين العامين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، المعقد في روما في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه حتى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨؛

(ج) الموائد المستديرة الشاملة لكندا من أجل نزع الأسلحة النووية مع تقديم اقتراح في الاجتماع السنوي العام ١٩٩٩ للتأكيد على سياسة المجلس الوطني للنساء في كندا بتأييد نزع الأسلحة النووية؛

(د) مؤتمر الاستراتيجيات المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (جامعة يورك): وحضر المؤتمر ١٥ منظمة نسائية؛

(هـ) المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان: (إدمنتون، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر) للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

(و) منتدى مع الحكومة من أجل التحضير للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حيث أوفد المجلس مشتركين اثنين (هـ، ٢٢-٢٤ آذار/مارس)؛

(ز) جلسة تنسيق نظمها معهد الأبحاث الكندي من أجل النهوض بالمرأة تحضيراً للدورة الثالثة والأربعين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة؛

(ح) الاجتماع السنوي العام الأربعين للجنة الكندية لليونسكو؛

(ط) التدخل لدى الحكومات الاتحادية والمحلية بشأن صغار المذنبين في زنانات ملاصقة مباشرة لزنانات المذنبين البالغين، مما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل، (وكندا أحد الموقعين عليها).

وشارك المجلس الوطني للنساء في كندا في الدورة الثالثة والأربعين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، التي شملت اللجان القيادية المعنية للمنظمات غير الحكومية بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وبصحة المرأة؛ والآليات المؤسسية، والآليات الوطنية؛ وأفرقة الصياغة المخصصة لاعتماد المنظمات غير الحكومية؛ والتقرير العالمي البديل.

وأصدر المجلس الوطني للنساء في كندا قرارات السياسة العامة التالية واستكمالاً لها، فقدمت ستة منها إلى المجلس الدولي للمرأة من أجل إمكانية النظر فيها في فترة الثلاث سنوات عام ٢٠٠٠: تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (99.1)؛ الاتفاقية الدولية للمعونة الإنسانية (99.2) إلى المجلس الدولي للمرأة؛ التمييز ضد الفقراء (99.3) إلى المجلس الدولي للمرأة؛ السيادة الاقتصادية والممارسات العادلة في العمل (99.5.b) إلى المجلس الدولي للمرأة؛ اتخاذ الإجراءات بشأن تغير المناخ العالمي (99PU.2)؛ المرأة وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (99PU.3)؛ ضمان المستقبل للنساء المتقدمات في السن

(من المجلس الدولي للمرأة)؛ إلغاء الديون الباهظة عن كاهل البلدان الأقل نمواً (99EM.2) إلى المجلس الدولي للمرأة؛ ضريبة تويين (99EM.3) إلى المجلس الدولي للمرأة؛ العمل نحو السلام (99EM.6)؛ دعم التصديق على نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية (99EM.7) إلى المجلس الدولي للمرأة؛ الاتفاقات البديلة بشأن الاستثمار (99.7).

وكان مشروع خاص بشأن العنف متندى لتفهم العلاقات: البنات والشابات كضحايا ومرتكبات للعنف.

١٩٩٩-٢٠٠٠ - واصل المجلس الوطني للنساء في كندا مشاركته فيما يلي:

(أ) اجتماعات لجنة المسيرة النسائية الكندية، بما في ذلك العمل في لجان البرامج والطلبات والدعوة؛

(ب) حضور الرئيس والرئيس المنتخب وعضو ممثل في المؤتمر الذي عقده قسم المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الإعلام؛

(ج) تقديم بيان موجز إلى اللجنة البرلمانية للإصلاحات الانتخابية يشدد على الحاجة إلى تمكين النساء كي تصبحن مرشحات في الانتخابات؛

(د) الاشتراك في مؤتمر التحالف النسائي الكندي للعمل الدولي من أجل التحضير للدورة الرابعة والأربعين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة؛

(هـ) حضور الدورة الرابعة والأربعين للجنة المذكورة آنفاً والعمل مع اللجنة القيادية للبيئة للمنظمات غير الحكومية، واللجنة القيادية للجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة القيادية للمنظمات غير الحكومية اليابانية والأمريكية والكندية والاسترالية والنيوزيلندية، واللجنة القيادية للمنظمات غير الحكومية بالكمونولث؛

(و) الإسهام في المائدة المستديرة والمشاورات الإلكترونية التابعة لمنظمة وضع المرأة في كندا لإنجاز المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"؛

(ز) اشتراك مندوب عن المجلس الوطني للنساء في كندا في المؤتمر المعني بالمرأة والأسرة والصحة الذي عُقد برعاية منظمة الصحة العالمية واليونسكو وشركة طيران إير فرانس وشركة نسلّة لمنتجات الألبان، في بوينس آيرس بالأرجنتين؛

(ح) تنظيم الأنشطة الشاملة لكندا على المستوى المحلي للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن؛

(ط) المشاركة في المائدة المستديرة "للخطة الوطنية المعنية بالطفل" بشأن موضوع الفقر بين الأطفال.

واعتمد المجلس الوطني للنساء في كندا قرارات السياسة العامة التالية واستكمالاً لها: حماية الطفل من العنف المادي: (2000.2)؛ تحسين المعايير من أجل عمال الملبوسات (2000.6)؛ فقر الأطفال والاستحقاقات (2000.PU.3).

وقد قُدمت اقتراحات في الاجتماع السنوي العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مؤداها (أ) أن توضع سياسة عامة بشأن بغاء النساء والأطفال والاتجار بهم في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ (ب) وأن يكتب المجلس الوطني للنساء في كندا إلى وزير المالية للتحقق من استخدام التحليل القائم على نوع الجنس كجزء من التزام الحكومة بتعميم المنظور الجنساني.

٢٠٠٠ - أعد المجلس الوطني للنساء في كندا مشروعاً بعنوانه "اقتصاديات أواخر العمر: ضمان مستقبلنا"، وأوفد المجلس ممثلاً إلى المؤتمر المشترك بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية؛ كما عُممت نسخ من نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على جميع المجالس؛ وأعدت للدراسة قرارات السياسة العامة بشأن (أ) البغاء والاتجار بالبغايا؛ (ب) وسياسة الهجرة الكندية؛ (ج) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٨ - سبل السلام

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٩)

سبل السلام منظمة دولية بناءً للسلام، متعددة الثقافات، تربوية، لا حزبية ولا تبغي الربح. ومهمة المنظمة هي بناء ثقافة السلام عن طريق دعم مبادئ الأمم المتحدة في روحها ومقاصدها من خلال إجراءات وبرامج ووقائع خاصة ومشاورات والتواصل المنسق.

والبيان المعبر عن رؤية منظمة سبل السلام هو الأساس في عملنا: فعندما نعمل بشكل منسق، نحدث اختلافاً في نوعية حياتنا ومؤسساتنا وبيئتنا وفي مستقبل كوكبنا. ومن خلال التعاون، تُبين الروح الجوهرية التي توحدنا رغم تباين مسالكنا.

وما برحت منظمة سبل السلام مرتبطة جغرافيا بالمنظمات القائمة، في جميع أرجاء العالم، التي تشارك في مبادرة ”نحن الشعوب“. وما برحت مصادر التمويل مستمدة من مساهمات الأفراد ومنح المؤسسات وأجور وأتعاب تقديم الاستشارات.

ومنذ عام ١٩٩٧، ما برحت منظمة سبل السلام تعمل، بالتشاور مع إدارة شؤون الإعلام، لتنظيم احتفال الشباب السنوي من أجل اليوم الدولي للسلام في مقر الأمم المتحدة. والبرامج تتغير من عام إلى آخر وتملاً قاعة الاجتماع بالطلاب من منطقة الولايات الثلاثة. وتقوم السيدة عنان بافتتاح الاحتفال كل عام. ومن خلال احتفال علّم السلام العالمي، يرسل الأطفال رسائل سلام إلى كل بلد. وقد ضمت هذه البرامج الكثير من الشخصيات البارزة.

وفي عام ٢٠٠٠، سُمي اليوم الدولي للسلام يوم السلام للألفية. وكانت منظمة سبل السلام فعالة في ربط اليونسكو بيوم السلام للألفية من أجل تقديم بيان اليونسكو ”ثقافة السلام“ إلى رئيس الجمعية العامة، مشفوعاً بآلاف التوقيعات.

وقد روجت منظمة سبل السلام وشركاؤها من المنظمات البالغ عددها ٢٥٠ منظمة من جميع أنحاء العالم لليوم الدولي للسلام على نطاق واسع من خلال ”مبادرة نحن الشعوب“ والإنترنت. كما يقام الاحتفال باليوم الدولي للسلام في المدارس، وأماكن العبادة، والمجتمعات المحلية، في أكثر من ٤٠ بلداً.

وتقوم منظمة سبل السلام، بصفتها الأمانة الدولية ”لمبادرة نحن الشعوب“ ورسول الأمم المتحدة للسلام منذ عام ١٩٨٩، بإعداد وتقديم تقرير المبادرة السنوي إلى الأمين العام. وتتضمن هذه التقارير الملامح البارزة في أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها المنظمات المشتركة. كما تعمل المنظمة بوصفها مرجعاً للشركاء في المبادرة.

وقد عملت منظمة سبل السلام بشكل وثيق مع اليونسكو بشأن اليوم الدولي للسلام في عام ١٩٩٩ بقصد تنظيم احتفال لإعلان عام ٢٠٠٠ سنة ثقافة السلام في مقر الأمم المتحدة. وقد بدأ العقد بذاك اليوم في عام ٢٠٠٠. وما برحت المنظمة شريكا فعالاً مع اليونسكو في العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠).

وبصفة المنظمة عضواً فعالاً في الشراكة بين العقائد من أجل البيئة، فقد أدرج اسمها في كتاب ”الأرض والعقيدة: كتاب تأملات“ الذي نُشر بفضل التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشراكة المذكورة. ومنظمة سبل السلام هي أيضاً منظمة غير حكومية معتمدة لدى اليونسيف.

وتتشارك منظمة سبل السلام في مؤتمرات الأمم المتحدة ولجانها التحضيرية. فقد حضر ممثلون عنها مؤتمرات أيلول/سبتمبر السنوية المشتركة بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية في أعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٠ عقدت المنظمة وأدارت حلقة عمل في منتصف اليوم للمنظمات غير الحكومية، بعنوان "التواصل من أجل عوالة السلام".

كما اشتركت منظمة سبل السلام في عملية استعراض الخمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٧) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (٢٠٠٠) في نيويورك؛ ومنتدى الشباب العالمي في البرتغال (١٩٩٨)؛ ونداء لاهاي من أجل السلام في هولندا (١٩٩٩)؛ وجمعية الشعوب للألفية في نيويورك (٢٠٠٠).

وقد اتخذت منظمة سبل السلام مواقف قيادية في أوساط المنظمات غير الحكومية، فعملت عضواً في اللجنة التنفيذية المشتركة بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨ وفي مجلس اللجنة القيادية للقيم منذ عام ١٩٩٦، عند تشكيلها. وينظم مجلس اللجنة القيادية للقيم اجتماعات شهرية لأوساط المنظمات غير الحكومية، وهي لقاءات منتظمة لتناول القهوة تضم أحد الممثلين الدائمين المدعوين للمشاطرة في قيم بلده (أو بلدها)، إضافة إلى وقائع خاصة مثل تناول الغذاء مع السفراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لبحث القيم الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) وتقرير الأمين العام عن الألفية.

تشارك منظمة سبل السلام في مختلف اللجان التابعة للمنظمات غير الحكومية مثل اللجنة الدينية للمنظمات غير الحكومية ولجنة التثقيف بشأن الأمم المتحدة ولجنة العقد الدولي للسكان الأصليين والفريق العامل المعني بالفتيات واللجنة المعنية بحرية الأديان والاعتقاد واللجان التابعة للمنظمات غير الحكومية، المعنية بالشباب ووضع المرأة.

ومنظمة سبل السلام ملتزمة بالترويج لثقافة السلام عن طريق الحوار بين الأديان. وعملت المنظمة في اللجنة التوجيهية لمبادرة الأديان المتحدة التي كانت إحدى ثمرات الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة الذي أقيم في سان فرانسيسكو وأنشأ شبكة على نطاق العالم من الأفرقة المشتركة بين الأديان للعمل معاً في مجال المشاريع والأولويات الإقليمية (١٩٩٥-٢٠٠٠) وقدمت منظمة سبل السلام المساعدة إلى مبادرة الأديان المتحدة عند تقدمها للحصول على مركز منظمة غير حكومية لدى إدارة شؤون الإعلام وقد حصلت عليه في عام ٢٠٠٠.

كما هيأت منظمة سبل السلام حلقة عمل عن ثقافة السلام خلال مؤتمر الأديان في العالم الذي عقد في كيب تاون بجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٩ وساهمت في تنظيم مناسبة برلمانية كبيرة في جزيرة روبن بالتعاون مع جمعية الصلاة من أجل السلام العالمي.

وتشارك جمعية سبل السلام بنشاط في التخطيط للخدمات السنوية المشتركة بين الأديان المتعلقة بعمل الأمم المتحدة، التي ينظمها المركز المشترك بين الأديان بنيويورك ومعبد التفاهم منذ عام ١٩٩٨. ويحضر هذه الخدمة عادة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والسفراء وموظفو الأمم المتحدة وأعضاء المنظمات غير الحكومية والجمهور.

كما شاركت منظمة سبل السلام في رئاسة منتدى الشباب المشترك بين الأديان لدعم مؤتمر قمة الألفية للسلام العالمي للزعماء الدينيين والروحانيين الذي انعقد في نيويورك في عام ٢٠٠٠. وعمل نحو ١٢٠ شابا يمثلون ١٢ من التعاليم الدينية المختلفة وستة بلدان وثمان دول على مدى يومين لتبادل التعاليم المختلفة وإعداد وثيقة للزعماء الدينيين. وحضر أولئك الشباب افتتاح جمعية الألفية.

وتعمل منظمة سبل السلام في تعاون وثيق مع جمعية الصلاة من أجل السلام العالمي بشأن احتفالاتها السنوية للسلام والمناسبات الخاصة المتعلقة بغرس أعمدة السلام. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عملت المنظمة والجمعية معا مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وممثليهم من الشباب في نيروبي لتنظيم صفوف ما يزيد عن ١٠٠٠ شخص من السكان المحليين لحضور احتفال لغرس أحد أعمدة السلام لإحياء ذكرى ضحايا الهجمات التي تعرضت لها سفارتا الولايات المتحدة الأمريكية وبعث الأمين العام كوفي عنان برسالة إلى كينيا بمناسبة يومي تكريس عمود السلام.

وتعاونت منظمة سبل السلام مع الجمعية الكينية للمكفوفين في إدارة المشروع الذي جاء بأجهزة راديو ووزعها على الشباب من فاقد البصر أو ممن أصيبوا في عيولهم نتيجة للهجمات.

وفي عام ٢٠٠٠ نظمت منظمة سبل السلام وجمعية الصلاة من أجل السلام العالمي احتفالا مشتركا للأديان وقامتا بغرس عمود للسلام في بيثاني بالأردن كجزء من أنشطة مؤتمر القمة العالمي للسلام عن طريق السياحة الذي نظمه المعهد الدولي للسلام عن طريق السياحة. وأصدر مؤتمر القمة إعلان عمان بشأن تحقيق السلام عن طريق السياحة الذي أحاطت الجمعية العامة علما به في قرارها ٢١٢/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنون "المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة".

ويصادف موسم اللاعنف في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٤ نيسان/أبريل مدة الـ ٦٤ يوما الفاصلة بين الذكرى السنوية لكل من المهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ. وقد عملت منظمة سبل السلام بنشاط في فرقة العمل لمدينة نيويورك منذ إنشائها في عام ١٩٩٧. وهي تعقد مناسبات الافتتاح والاحتتام سنويا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقدمت جائزة موسم غاندي/كينغ عن اللاعنف إلى الأمين العام كوفي عنان (١٩٩٩) وإلى الرئيس السابق نيلسون مانديلا (عام ٢٠٠٠) وإلى منظمة أطفال العالم (Global Kids) (٢٠٠١) مؤسس هذا البرنامج الدولي وهو حفيد المهاتما غاندي أرون غاندي وتشارك فيه أسرة مارتن لوثر كينغ بنشاط كبير. وأنشأت منظمة سبل السلام منذ عام ١٩٩٧ موقع غاندي/كينغ على الشبكة للترويج للموسم. وأعربت كوريتا اسكوت كينغ في رسالة بعثت بها إلى منظمة سبل السلام عن تقديرها للمنظمة ولمساهمتها الكبيرة في مجال التثقيف بشأن مبادئ اللاعنف.

ومن أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شاركت منظمة سبل السلام في تقديم خدمة مشتركة بين الأديان نظمت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بنيويورك. وشاركت منظمة سبل السلام والأمانة العامة للأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٩ في تنظيم معرض للفنانة آن ميمي سامس بعنوان "١٠٠٠ عام من السلام".

٩ - مؤسسة روبرت ف. كيندي التذكارية (منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٣)

بيان استهلاكي

تسعى مؤسسة روبرت ف. كيندي التذكارية إلى الترويج لاحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة. وهي تعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال عدة برامج. وتقدم المؤسسة جوائز للكتاب والصحافة تقديرا للمؤلفين والصحفيين الذين تعكس أعمالهم المطبوعة والمذاعة اهتمام روبرت كيندي بالفقراء والمستضعفين ونضاله من أجل العدالة الصادقة والمنصفة. ويعمل مشروع المؤسسة الوطني للشباب (برنامج المؤسسة للزمالات) من أجل تمكين الشباب في المدن الأمريكية من أن يكونوا قادة في مجتمعاتهم مع استحداث المشاريع الكفيلة بتقديم خدمات جديدة لتلبية الاحتياجات الواسعة في المراكز الحضرية. وتمثل جائزة المنظمة لحقوق الإنسان تكريما للأفراد الذين يتصدون للاضطهاد في إطار السعي غير العنيف لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان.

ويقوم مركز المؤسسة التذكارية لحقوق الإنسان بتنفيذ مشاريع تدعم أو تستكمل أو تعزز أعمال الحائزين على جائزة المؤسسة لحقوق الإنسان وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان في بلدانهم. ويسعى المركز إلى زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان ووقف انتهاكات حقوق الإنسان وتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والعناصر الفاعلة الخاصة على اعتماد سياسات تكفل احترام حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. ويسعى المركز من خلال علاقاته بالحائزين على الجائزة والمنظمات التي ينتمون إليها والنشطاء الآخرين في بلدانهم، إلى تعزيز قدراتهم وزيادة الأثر المترتب على أعمالهم وتقاسم الدروس المستفادة من تجاربهم مع المجتمع الدولي لحقوق الإنسان.

ولا تقوم مؤسسة روبرت ف. كيندي الدولية على أساس العضوية. وإنما لديها لجنة استشارية دولية تتألف حالياً من ٦٠ عضواً من جميع أنحاء العالم ويقومون بتسمية مرشحين للحصول على جائزة المؤسسة لحقوق الإنسان. أما البلدان والمناطق التي يمثلها أعضاء اللجنة الاستشارية الدولية فهي كما يلي:

أفريقيا: أوغندا، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، السنغال و كينيا، **الأمريكتان:** الأرجنتين، بوليفيا، بيرو، شيلي، فترويلا، كندا، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، **آسيا والشرق الأوسط:** الأراضي الفلسطينية المحتلة، باكستان، الصين، والفلبين والهند، **أوروبا:** ألمانيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، **مناطق أخرى:** استراليا.

وتشمل المجالات المواضيعية لخبرات أعضاء اللجنة حقوق المرأة وحقوق اللاجئين والمهاجر والإفلات من العقاب والمساءلة والتعذيب والحق في الصحة والحقوق الدينية وحقوق السكان الأصليين وحرية التنظيم وحرية التعبير والحرية من التمييز العنصري.

وفيما يتعلق بعمل المؤسسة في مجال حقوق الإنسان يتألف جمهورها من الحائزين على جائزة المنظمة لحقوق الإنسان الذين يقيم المركز معهم علاقة عمل وثيقة. ومناطق بلدان الحائزين على الجائزة هي: **أفريقيا:** جنوب أفريقيا، السودان، كينيا، ملاوي وليبيريا، **الأمريكتان:** كولومبيا، السلفادور وغواتيمالا، **آسيا والشرق الأوسط:** الأراضي الفلسطينية المحتلة، إسرائيل، إندونيسيا، الصين، فيت نام، كوريا الجنوبية والهند، **أوروبا:** بولندا وتركيا.

وظلت مصادر التمويل للمؤسسة التذكارية دون تغيير منذ عام ١٩٩٦. وما برحت المؤسسة تتلقى الجزء الأكبر من الدعم من المساهمات الخاصة وأنشطة جمع الأموال. كما تتلقى دعماً من المؤسسات. وقد تلقت المشروع المحلي الوطني للشباب منحا من الحكومة الأمريكية دعماً لأعماله. ولا يقبل مركز المؤسسة لحقوق الإنسان تمويلاً حكومياً لأعماله،

إلا أنه بناء على طلب الحائز على جائزة المركز في إندونيسيا وافق المركز في عام ١٩٩٩ على أن يتم من خلاله توصيل منحة بمبلغ ٣٩٦ ١٢٧ دولار مقدمة من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إلى المؤسسة الإندونيسية للمساعدة القانونية.

المشاركة في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية و/أو المؤتمرات والاجتماعات الأخرى للأمم المتحدة

المؤسسة التذكارية تشارك سنويا منذ ١٩٩٤ في الدورات السنوية للجنة حقوق الإنسان. وقامت المؤسسة التذكارية بالأنشطة التالية في تلك الدورات:

- لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والخمسون ١٩٩٧
- تقديم إحاطة عن حالة حقوق الإنسان في الصين
- لجنة حقوق الإنسان، الدورة الرابعة والخمسون ١٩٩٨
- بيان شفوي عن انتهاكات حقوق الإنسان وقوانين الأمن الوطني
- بيان شفوي مشترك عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية اشتمل على برنامج وطرق عمل للجنة
- لجنة حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والخمسون ١٩٩٩
- بيان شفوي عن القوانين الوطنية التي تقيد حرية التنظيم وحرية التعبير والمعلومات
- بيان شفوي عن انتهاكات حقوق الإنسان وقوانين الأمن الوطني
- لجنة حقوق الإنسان، الدورة السادسة والخمسون، ٢٠٠٠
- بيان شفوي مشترك عن تنظيم عمل الدورة بما في ذلك حالة حقوق الإنسان في كولومبيا
- بيان شفوي عن انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم
- بيان شفوي عن استقلال القضاء

أثناء الدورة السادسة والخمسين للجنة اشترك المركز في تقديم ثلاث إحاطات عامة عن سيادة القانون والإفلات من العقاب والمساءلة

وشارك المركز في مؤتمر الأمريكتين التحضيري المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في سنتياغو بشيلي للتحضير للمؤتمر العالمي المزمع عقده بشأن مكافحة العنصرية

والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقدم المركز معلومات إلى ممثلي الحكومات عن موضوع العمل والتمييز القائم على الأصل العرقي.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والأنشطة ذات الصلة الأخرى
يواصل المركز التعاون مع لجنة حقوق الإنسان في إجراءاتها الخاصة كلما أمكن. وأبدى المركز ترحيباً حاراً بإنشاء مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي في سانتا فيه دي يوغوتا في كولومبيا وارتبط بمراسلات منتظمة مع المكتب منذ عام ١٩٩٨ بشأن القضايا ذات الصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وأقام المركز علاقة داعمة مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بدأت في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ عندما كان المركز يضطلع بأبحاث بشأن تقريره لعام ١٩٩٦ المعنون "الدوريات المدنية وشرعيتها، التغلب على النزعة العسكرية والاستقطاب في ريف غواتيمالا". وقدم المركز معلومات إلى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في إطار الاستعدادات لمهمته التي أوفد فيها إلى غواتيمالا في عام ١٩٩٩. وفي ١٩٩٨ قدم المركز تقريراً عن العنف العسكري ضد المرأة في إريان جايا إلى المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة أسبابه وعواقبه.

والسيد غاي ماك دوغال، الخبير بلجنة القضاء على التمييز العنصري عضو في مجلس مدراء المؤسسة التذكارية.

١٠ - جمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية (منحت المركز الاستشاري الخاص في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥)

تأسست جمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية في عام ١٨٦٤. وحسبما يوضح بيانها التبشيري، "... فإن المساعي الرامية إلى التمكين من إيجاد فرص تتيح تلبية الاحتياجات المتغيرة للناس ومعالجة شواغلهم على نطاق العالم، تركز أهداف هذه الجمعية وتجعل منها مؤسسة على قدر من القوة بما يتيح ممارسة التبشير من خلالها على نطاق عالمي، وبما يمنح رسالتها قدراً من الإقناع يجعلها متداولة بحماس شديد" ومن ثم تصبح هذه الجمعية، ضمن أشياء أخرى، بمثابة ذراع طويلة للكنيسة في المجال الاجتماعي، بما لها من أفرع عاملة في مختلف أرجاء العالم، تمثل زهاء ٨٠٠ ٠٠٠ امرأة. وتعمل الجمعية في جزر البهاما، وبرمودا، وأفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وإنكلترا، وغيانا، وهايتي، وجامايكا، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وسورينام، وترينيداد، والولايات المتحدة، وغرب أفريقيا. وهي تركز بصفة رئيسية على المسائل المتعلقة بالمرأة والطفل والأسرة، وإن كانت تسلم بضرورة التوجه إلى المجتمع بأكمله.

وتعمل جمعية التبشير أيضا بالانتساب إلى عدد من المنظمات الأخرى، بما في ذلك الكنيسة النسائية المتحدة، والمجلس الوطني للنساء الزنجيات، والاتحاد العالمي للنساء الميثوديات، ومنظمة الخبز من أجل العالم، وصندوق الدفاع عن الأطفال، وعدة جهات مفوضة من مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس الوطني (الولايات المتحدة). والجمعية معتمدة أيضا لدى إدارة شؤون الإعلام، وقد دأبت على حضور جلسات الإحاطة الأسبوعية التي تتم بإشراف الإدارة، فضلا عن حضور المؤتمر السنوي للمنظمات غير الحكومية، الذي يعقد في أيلول/سبتمبر من كل عام.

وخلال فترة الأربع سنوات التي يغطيها التقرير، ١٩٩٧-٢٠٠٠، تمتعت الجمعية بالامتيازات التي يمنحها لها المركز الاستشاري الذي تحوزه لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها منظمة غير حكومية، وتمثلت مشاركتها في طريق طرح آرائها، والمشاركة في إعداد التوصيات من خلال الرد على الأسئلة وتقديم البيانات. كما شاركت المنظمة بنشاط في إعداد مكتبة مرجعية تشتمل على مواد مناسبة تتناول المسائل والشواغل التي تدخل في نطاق اهتمامها. ووزعت الجمعية معلومات ومواد ذات صلة بالبرامج والمشاريع التي توجهها الأمم المتحدة على نطاق واسع من المنتفعين. ويعقد في مقر الأمم المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، مؤتمر يستغرق يومين، متاح فيه الفرصة للأعضاء من الجمعيات المنضوية في الشبكة، لحضور حلقات العمل والحلقات الدراسية، التي يقدم موادها الممثلون المدعوون من وكالات الأمم المتحدة المختلفة. وتشمل المسائل التي تقدم فيها حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بذلك، قدمت شيلا داور، مديرة برنامج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، التابع لمنظمة العفو الدولية، ورقة تناولت سبل مشاركة الجمعيات والأفراد. وجرى أيضا تشجيع الحضور على المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في ١٩٩٨.

وبعد أن قدمت السيدة ربيكا ريوس - كاهن ورقة في إحدى حلقات عمل المنظمة، من مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتنمية البشرية، نظمت الجمعية حملة تشريعية للدعوة من أجل التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وانضمت إلى عضوية المشروع المعني بالاتفاقية، من خلال مكتب الكنيسة الميثودية الموحدة المعني بشؤون الأمم المتحدة. وحضر ممثلون للجمعية، بوصفها منظمة غير حكومية، الدورة الحادية والعشرين للاتفاقية، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وقد تمت الدعوة إلى أندرو رادار، من مكتب الاتصال لليونسكو، كي يقدم بيانا في مؤتمر آخر للجمعية عن مسائل التوعية، حيث قدم رؤى تتعلق بكل من هايتي، وزامبيا، وبما تؤديه اليونسكو من عمل إيجابي في إقامة الشراكات مع حكومتي البلدين.

وتضمنت المسائل الأخرى المتعلقة بالدعوة والشواغل، في جملة أمور، مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، ومسائل صحية أخرى، إضافة إلى العدالة البيئية وشؤون اليونيسيف. وفي حلقة دراسية أخرى معقودة تحت رعاية الجمعية، قدم ممثلو البعثات الدائمة لناميبيا وجنوب أفريقيا وأوغندا لدى الأمم المتحدة، إلى جمهور الحلقة استعراضا عاما عن وباء الإيدز، وما يترتب عليه من عوز يعانيه الأطفال. وفي إطار مشاركة الجمعية في جهود تخفيف أزمة الديون، وجهت الدعوة إلى أحد مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بالشؤون الاقتصادية ليعطي صورة عن انتشار الفقر في أفريقيا، الذي طال أمده ولا يزال مستمرا، كنتيجة لأزمة الديون الطاغية التي تواجهها دول كثيرة في المنطقة. ودعت المنظمة إلى ممارسة ما لديها من نفوذ من أجل استمرار الكفاح لتخفيف عبء الديون، بمناسبة الاحتفال بحلول عام ٢٠٠٠. وقد كان معدل حضور هذه المؤتمرات جميعها جيدا، كما ساعدت المسائل المطروقة والمعلومات المقدمة فيها على تطوير برامج الجمعية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي المؤتمر المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كان من المقرر أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، هو المتحدث الرئيسي، لكنه لم يستطع حضور المؤتمر بسبب الظروف القائمة في منطقة الشرق الأوسط، التي استدعت سفره إلى هناك. وحلت محله جيليان سورنسن، الأمين العام المساعد للعلاقات الخارجية. وكان موضوع المؤتمر هو "حشد الجهود من أجل مكافحة الفقر، نوبة استنفار: التواصل، التصرف، الاستجابة، الممارسة".

وقد تمت معلومات وافرة عن أهداف وأغراض الأمم المتحدة، وتولت الجمعية نشر تلك المعلومات من خلال وسائطها المطبوعة والإلكترونية، وعبر المجلة التبشيرية التي تنشرها الجمعية وتصدر كل شهرين، لتوزع على نطاق واسع على امتداد الولايات المتحدة وخارجها. ويعد ممثلو الجمعية مقالات تنشر بالمجلة مرتين في العام. ولدى الجمعية أداة اتصال أخرى، هي الرسالة التبشيرية، وهي رسالة إخبارية تصدرها الجمعية كل ثلاثة أشهر، وتمثل بدورها وسيلة أخرى لنشر المعلومات. ويقوم ممثلو الجمعية أيضا بتفريغ الكثير من تقارير ووثائق الأمم المتحدة من الشبكة، من أجل إرسالها إلكترونيا إلى مكاتب اتصال الجمعية على المستويات الإقليمية، من أجل توزيعها على نطاق أوسع.

وقد حصلت الجمعية على المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٨٥. وعزز هذا المركز رؤية الجمعية لمسؤولياتها العالمية، كما هيأ لها مجالاً للتفاعل مع المنظمات الأخرى التي تركز على قضايا المرأة والطفل، والسلام والعدالة، والصحة وحقوق الإنسان. وهذا الارتباط بموارد الأمم المتحدة الواسع النطاق يتيح للجمعية سبل الوصول إلى المنتفعين بخدماتها سواء على الصعيدين الوطني أو العالمي معاً، فضلاً عن تقديم المساعدة إليهم.
